

إذا لم تدفع فستضيع المعاملة

القتيطرة - الوطن

أشكيت عدد من المواطنين من حالات الفساد في الوحدات الإدارية وتلقي رشاي عن القيام بعملية الكشف الحسي على العقار، حيث يقول (ح، خ): إن المهندس الذي قام بالكشف الحسي لم يقبل كتابة التقرير إلا بعد قبضه ٢٥ ألف ليرة، وحينها تتم عملية الكشف الوهمي لأن المهندس لا يقوم بالكشف على المنزل وإنما يقوم بتسجيل ما يبليه عليه المتضرر وتسجيل المبلغ الذي يريده المواطن، لافتاً إلى أنه في حالة عدم الدفع فإن المعاملة تصبح في أسوأ الأحوال يحدد المبلغ الأدنى حيث لا يستفيد المتضرر من حقه الطبيعي المحدد في نسب تعويض الأضرار.

أما (م، ش) فأكد تعرضه للظلم في تحديد حجم الأضرار في منزله حيث ما خسره أكثر من ثلاثة ملايين نتيجة انهيار الجزء الأكبر من المنزل وتضرر الكتلة الإنشائية بشكل واضح ولكن عند قبض (الشيخ) تفاجأ بأن المبلغ لا يكفي لشراء الأبواب والنوافذ فقط.

وأثار (م، خ) قضية عدم صرف تعويض عن السيارات المتضررة كلياً رغم تقديم كل الأوراق الثبوتية اللازمة، لافتاً إلى أنه لدى مراجعته الجهات المعنية كانت الإجابة بعدم تابعة الصرف للسيارات

المتضررة كلياً للقتيطرة وإنما من صلاحيات وزارة النقل وحتى تاريخه لا إجراءات بهذا الخصوص وتم إخباره أن بإمكانه تسليم هيكل السيارة إلى معمل حديد حماة. وقامت محافظة القنيطرة بمضاعفة عدد اللجان الفنية المكلفة بإجراء الكشف الحسي على المنشآت للمواطنين الذين تقدموا بطلبات لتعويض أضرارهم ومعظم المنشآت التي تقع ضمن المناطق الأمتة حيث تم إجراء الكشف الحسي عليها وتقدير قيمة الأضرار. وقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من المواطنين لنهاية ٢٠١٦ نحو ٢٢٦١ طلباً وبلغت قيمة التعويضات المستحقة وفق النسب والأسس المعتمدة للتعويض نحو ٣٧١ مليوناً وبلغ عدد الطلبات التي تم صرف التعويض لها ٢٠٢١ طلباً وقيمة ما تم صرفه ٣٣٥ مليوناً على أرض المحافظة وفي الوحدات الإدارية بتجمعات النازحين من أبناء القنيطرة في ريف دمشق. وخلال العام الحالي ٢٠١٧ تم إنجاز عدة جلسات لتعويض المواطنين عن الأضرار التي لحقت بهم من عقارات سكنية ومحلات تجارية وأجهزة كهربائية معوض عنها وسيارات متضررة جزئياً واسطبلات حيث بلغت التعويضات المقررة من اللجنة الفرعية من ١/١ ولغاية ٣/٣١ نحو ١٨ مليوناً وابتظار رصد المبالغ لصرفها للمتضررين.

تعويضات الأضرار.. إشارات استفهام وتعجب!

مخولف لـ«الوطن»: ٢٠٨ آلاف مواطن قدموا طلبات لعقارات متضررة

من حق سكان العشوائيات تقديم طلبات تعويض

محمد منار حميجو

أكد وزير الإدارة المحلية حسين مخولف أن لجنة إعادة الإعمار تشكلت منذ بداية الأزمة ومهمتها الأساسية صرف التعويضات الخاصة للمواطنين المتضررين، كاشفاً أن عدد الطلبات المقدمة بلغت ٢٠٨ آلاف تم صرف تعويضات لنحو ٦٢ ألفاً بينما تم الكشف على ٩٩ ألف طلب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف مخولف: إنه من مهام اللجنة أيضاً اعتماد الكلف التقديرية المعدة من الوزارات لإعادة تأهيل وصيانة المباني المتضررة والمرافق العامة إضافة إلى تمويل وإنشاء وحدات سكنية للإيواء المؤقت، مشيراً إلى أنها تضع خطة إعادة الإعمار السنوية للوزارات بحسب أولوية كل وزارة.

وبين مخولف أن اللجنة تعمل وفق المهمة الموضوعة لها بشكل كامل، مشيراً إلى أنها لجنة تنفيذية رصد لها اعتمادات مخصصة سنوياً والجهات العامة تنفذ كل ما تقره اللجنة منها. وأكد مخولف أن مليوني مواطن

عادوا لمناطق استقرارهم نتيجة إعادة البنى التحتية مشيراً إلى دور اللجنة في ذلك في إعادة الخدمات وتعويض المتضررين.

من جهته أكد مصدر مختص في تقييم الأضرار أن المجلس المحلي في المنطقة هو المسؤول عن الكشف عن الأضرار باعتبار أنه على احتكاك مباشر بالمواطنين ومن ثم يتم رفع الطلب

إلى المحافظة، مضيفاً: إن المحافظة تنظم قائمة بالمتضررين الذين تم الكشف على عقاراتهم ومن ثم رفعها للجنة للحصول على موافقة مجلس الوزراء لسرف التعويضات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصدر أن الأولوية للمواطنين الأكثر ضرراً مشيراً إلى أن اللجنة نجحت بشكل كبير في عودة الكثير من المواطنين

إلى مناطق استقرارهم نتيجة سرعة تعويضهم.

وأكد المصدر أن من حق أي مواطن تقديم طلبات تعويض لعقاره الذي تضرر حتى في المناطق العشوائية، موضحاً أن المجلس المحلي في المنطقة يلعب دوراً كبيراً في ذلك سواء في تنظيم المنطقة أم في تعويض المتضررين.



وبين المصدر أن الأولوية هي إصدار تشريعات لتنظيم المناطق بدلاً من صرف التعويضات المادية بما يساهم في تخفيف الأعباء عن المواطنين المتضررين، مشيراً إلى وضع آلية لاستقبال الطلبات بشكل مدروس ووفق تصنيف يعطي الأولوية للمواطنين الأكثر تضرراً ما أدى إلى التوقف عن استلام بعض الطلبات.

السالم لـ«الوطن»: العمل مستمر لتعويض الجميع

اللاذقية - عبيد سمير محمود

«حصل على تعويضاً تبعاً ولا مشاكل بل هناك إجراءات بسيطة لأكثر، هكذا عبر بعض المستفيدين من منح تعويضات محافظة اللاذقية جراء الإرهاب الذي ضرب مناطقهم قبل سنوات ومنهم من فقد كامل ممتلكاته هناك ليبقى من دون مصدر رزق ويعمل وعائلته.

وذكرت إحدى السيدات من قرية الحموشية أن المنحة المقدمة من المحافظة ستؤمن لها معيشة كريمة بعد أن خسرت أرضها -مصدر رزقها الوحيد- التي حرقها الإرهابيون صيف عام ٢٠١٣، واليوم تكفر في شراء بعض المواد الإستهلاكية وبيعها في منزلها لأهل القرية ريثما تعود أرضها صالحة للزراعة بعد عملية استصلاح نفذتها الجهات المعنية في المحافظة.

وبلغ عدد الطلبات الإجمالية المسلحة في مكتب تعويض الأضرار بمحافظة اللاذقية ٨٠٥٠ طلباً منها ٧٥٠ منزلاً و٥٥٠ سيارة، جميعها متضررة بفعل الإرهاب، منهم من تم تعويضه وبعضهم من تتم معالجة طلبه لصرف التعويض المستحق في حين ينتظر آخرون الانتفاء من دراسة طلباتهم لنيل التعويضات اللازمة.

وأكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضرم السالم في تصريح لـ«الوطن»، استكمال تنفيذ توجهات الرئيس بشار الأسد في متابعة جميع أمور أهالي القرى المحررة سواء بعملية استصلاح مياحية للأراضي أو عبر تقديم منح لهم جميعاً، بما يضمن تأمين فرص عمل، مشيراً إلى استكمال عمليات إعادة الإعمار والتأهيل لأكثر من ٩٠ بالمائة من منازل القرى التي ضربها الإرهاب قبل نحو أربع سنوات.

وبحسب مصدر في المحافظة فقد تقرر ٤٥٦ منزلاً في قرى ريف الحفة بسبب الهجمات الإرهابية وتم تنفيذ ٤٢٢ منزلاً منها على أن يتم استكمال المنازل المتبقية خلال فترة وجيزة، مشيراً إلى تأهيل جميع المنشآت الخدمية من مدارس ومستشفيات بشكل كامل، إضافة لتنفيذ مشاريع الصرف الصحي فيها بنسبة ١٠٠ بالمائة.

شكاوى من تدني نسب التعويضات

طلبات تعويض السيارات المخنوفة أو المدمرة بالكامل والمشاريع الزراعية المتضررة بانتظار التعليمات

السويداء - عبيد سمير محمود

تركزت انتقادات أهالي السويداء المتضررين جراء الأعمال الإرهابية للمجموعات المسلحة التي ضربت المحافظة بتدني نسب التعويض وخاصة أنها لم تحسب ارتفاع الأسعار لجميع المواد وعلى وجه الخصوص مواد البناء إضافة إلى أن أصحاب المزارع التي تضررت محاصيلهم ولم يأت قرار التعويض عنها إضافة لأصحاب الأضرار المتضررة والمدمرة الذين ما زالوا ينتظرون قرار التعويض الخاص بسياراتهم إلى جانب التأخير في صرف بعض التعويضات.

وبين رئيس قسم الجمارك في المحافظة مبارك سلام أنه رغم الحالة الأمنية المستقرة في السويداء خلال الأحداث الأمنية التي ضربت البلاد إلا أن المحافظة شهدت حادثتي تفجير إضافة إلى الأضرار التي طالت أطراف المحافظة استهداف سقوف القناطر وأزرع العيون النافسة أو استهداف السيارات وحافلات نقل الركاب من العصابات المسلحة في قرى داما والثعلة -بكا- ذيبين -خربا- القريا -المجبر- الطعارة -سكاكة دير داما من القرى جراء قرب هذه القرى من المناطق الساخنة في محافظة درعا يضاف إليها الأضرار التي طالت بعض الممتلكات في منطقة ظهر جبل السويداء والكثير من حالات خطف السيارات المدنية والتي تركت آثارها الإرهابية



وخلفت أضراراً في الممتلكات الخاصة، وحول صرف قيم الأضرار الناتجة عن تلك الأعمال الإرهابية أوضح سلام أنه تم تشكيل لجنة على مستوى المحافظة وقامت بتلقي الطلبات لعمليات التعويض بهدف التعويض حسب التعليمات الواردة من اللجنة العليا لإعادة الإعمار على أن يتم التعويض بنسب معينة حسب الضرر حيث بلغ مجموع الطلبات المقدمة ٦٤٩ طلباً منها ٣١٧ طلب تعويض أضرار للمنازل و١٧٣ طلب ضرر للسيارات و١١٨ أضرار مشاريع زراعية إضافة إلى ٤١ محلاً

تجارياً وطلبات مختلفة موضحاً أن عدد الطلبات التي تم صرف التعويض لها ٢١٠ طلبات كما أن عدد الطلبات الجاهزة للتعويض ٤٦ طلباً.

وأشار سلام إلى أن باقي الطلبات التي لم تعوض هي للسيارات المخنوفة أو المدمرة بالكامل لم تصدر لتاريخه تعليمات التعويضات عنها إضافة إلى المشاريع الزراعية هي الأخرى لم تصدر حولها تعليمات تعويض الأشجار والمحاصيل المتضررة باستثناء حالة محددة وهي تعويض أضرار الأبنية في مزارع الإبقار والأغنام والدواجن.

التريث في قبول طلبات التعويض منذ حزيران الماضي

فادي بك الشريف

يكون بمعدل ٣٠ بالمائة من قيمة الضرر الذي تم تقديره من لجان الكشف الحسي، يتم صرفها من لجنة إعادة الإعمار وذلك بعد رفع جداول بأضرار المواطنين مرفقة بالتعويضات المقررة ليصار إلى صرف المبالغ المستحقة بموجب الجداول، مضيفاً إن هناك قراراً بصرف ٢٠٠ ألف ليرة سورية كسلفة للعسكريين.

وقال لفظينة إن هناك قراراً من لجنة إعادة الإعمار بالتريث في قبول طلبات التعويض حتى نهاية حزيران الماضي، منوهاً بأن اللجان لم تعد تستقبل أي طلبات تعويض منذ تلك الفترة، ذاكراً أن العديد من المناطق صرف لها التعويض بمعدل ٩٠ بالمائة في جرمانا ومعلا وهي مناطق مأهولة وأمنة.

وأشار مدير الأضرار إلى أن قيمة أضرار العقارات في ريف دمشق تجاوزت السد ٢٤ مليار ليرة سورية حسب الضبوط، وأضرار السيارات بلغت ٦,٧ مليارات ليرة سورية، منوهاً بأن عدد طلبات التعويض عن العقارات بلغت ٤٩ ألفاً و٧٨٢ طلباً، والسيارات ٥١٣٩ طلب تعويض إضافة إلى ٧٦٣٨ طلباً لأضرار المحال والمعامل والمزارع.

كشفت مدير المناطق التنموية والأضرار في محافظة ريف دمشق سمير لفظينة لـ«الوطن» عن صرف مليار وأكثر من ٤٧ مليون ليرة سورية تعويضات للمواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم جراء الأعمال الإرهابية في ريف دمشق، ذاكراً أن المبالغ ذهبت لـ ٦١٧ مواطناً تقدموا بطلبات تعويض عن الأضرار، علماً أن عدد الطلبات المقدمة منذ بدء صرف التعويض خلال ٢٠١٣ وحتى تاريخه بلغت نحو ٦٢ ألف طلب تعويض جراء الأضرار التي شملت المنازل والعقارات والسيارات.... الخ.

ولفت لفظينة إلى أنه تم صرف المبالغ حسب الضبوط والكشوف الحسية، وخاصة أن هناك مناطق ساخنة لا يمكن الوصول إليها، وأن المبالغ التي يتم صرفها مقترنة بالعودة إلى المنازل والقامر بأعمال الترميم كما أن الأسم مهرون بإجراء الكشف الحسي والضبوط اللازمة، علماً أن هناك ضبوطات غيابية أجريت في داريا ودما والغوطة والزبداني ولكن هناك ظروفًا معينة وهذه المناطق ما تزال لها وضعية خاصة.

وأكد مدير الأضرار أن التعويض

طلبات برفع قيمة تعويض الأضرار وتسريع الصرف

درعا - الوطن

يطالب العديد من المتضررين بممتلكاتهم الخاصة على اختلافها من منازل ومنشآت وسيارات نتيجة الأعمال الإرهابية المسلحة بضرورة الإسراع في صرف تعويضاتهم المقررة من الجهات المعنية، من أجل القيام بإجراء الترميم اللازمة لتلك الممتلكات وخاصة في المناطق الأمنة، إذ إن الكثيرين منهم تقدموا بطلبات تعويض بعضها يعود لعام ٢٠١٥ وقد استكمل حينها جميع الإجراءات وحتى تاريخه لم يصرف أي مبلغ لهم.

وأمل المتضررين إعادة النظر بالنسبة التي تصرف من قيمة الأضرار المقررة والمعتمدة من اللجنة الفرعية للأضرار، حيث إنها بالواقع الحالي غير كافية وقليلة لا تمكن من إجراء ترميم الضرر الحاصل في الفعاليات الخاصة بهم حسب الأسعار الراجحة حالياً، وطالبوا بزيادة حصة تعويض الأثاث التي لا تشمل حالياً سوى أربع قطع (براد وغسالة وتلفزيون وفون) وبواقع ٢٥ ألف ليرة لكل قطعة، والإجمالي البالغ لها جميعاً ١٠٠ ألف ليرة لا يكفي اليوم لشراء ثلث غسالة أو براد.

وبالعودة إلى لجنة الأضرار في محافظة درعا تبين من مصادرهما أن العمل بالتعويض عن الأضرار بدأ في نهاية عام ٢٠١١ ولجميع أرجاء المحافظة، حيث كانت تسمح الظروف حينها بإجراء الكشف الحسي وتنظيم الضبوط اللازمة من الجهات المختصة وتمت عمليات الصرف والتسليم حينها لجميع مناطق المحافظة.

وخلال العام ٢٠١٤ قدم للجنة الأضرار عدد من الطلبات معظمها يتابع لكون الأضرار واقعة على ممتلكات ضمن المناطق الساخنة التي لم يعد ممكناً إجراء الكشف الحسي والضبوط اللازمة فيها بسبب الظروف السائدة، واعتباراً من عام ٢٠١٥ اقتصر استقبال طلبات التعويض عن الأضرار على المناطق الأمنة حسب تعليمات لجنة إعادة الإعمار.

وبلغ إجمالي عدد طلبات التعويض المقدمة لغاية حزيران ٢٠١٧ (٩٤٨٨) طلباً وقيمة التعويضات المستحقة وفق الأسس والنسب المعتمدة ٢,٣٣١ مليار ليرة سورية، بينما بلغت قيمة ما تم صرفه ١,٥٣٦ مليار ليرة والباقي لم يصرف لعدم مراجعة أصحاب العلاقة أو لكون الضرر واقع ضمن مناطق ساخنة، علماً أن لجنة الأضرار قامت بإنجاز دراسة طلبات الربع الأول من العام الجاري، وحالياً قيد دراسة الربع الثاني وما زالت مستمرة باستقبال ودراسة طلبات الأضرار حسب الأسس المعتمدة من دون أي تأخير.

عدم توفر السيولة يثير التساؤلات ويؤخر صرف مستحقات المتضررين



المتضرر ٢٠ بالمائة عن الأضرار التي تفوق هذا المبلغ وحتى ١٠ ملايين ل. س. ومن مبلغ ١٠-٢٠ مليوناً، يتم تثبيت قيمة التعويض عن المبلغ الأساسي وهو عشرة ملايين بنسبة ٢٥ بالمائة ويعطى للمتضرر نسبة ١٥ بالمائة عن الأضرار التي تزيد على هذا المبلغ وحتى ٢٠ مليون ل. س، أي مبلغ ٤ ملايين ل. س، ومن مبلغ ٢٠-٥٠ مليوناً يمنح المتضرر نسبة ٢٠ بالمائة عن المبلغ الأساسي وهو ٢٠ مليوناً ويعطى للمتضرر نسبة ١٠ بالمائة بالنسبة للأضرار التي تزيد عن هذا المبلغ وحتى ٥٠ مليوناً، أي مبلغاً قدره نحو ٧ ملايين ومن ٥٠ مليوناً وما فوق يعطى للمتضرر تعويضاً بنسبة ١٥ بالمائة عن المبلغ الأساسي وهو ٥٠ مليوناً ويمنح تعويضاً بنسبة ٥ بالمائة عن المبالغ التي تفوق ذلك على ألا يتجاوز التعويض المستحق ١٠ ملايين ل.س. مهما بلغت قيمة الأضرار.

وأكد خضرم أن عدم توافر السيولة المالية يؤدي إلى كثرة التساؤلات من المواطنين عن صرف مستحقاتهم، لافتاً إلى أن الوزارة لم تصرف المبالغ للمتضررين منذ تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ لأن المبالغ المالية تصرف حين ورودها وحسب تسلسل الدور.

بدوره مدير دعم القرار والتخطيط الإقليمي عدنان قرطبي قال: نحن في المديرية على تماس مباشر مع المواطنين المتضررين جراء الأحداث الراهنة وبفعل المجموعات الإرهابية المسلحة فالأضرار بين ٣٠-٢٥٠ ألفاً تعوض بنسبة ٤٠ بالمائة أما الأضرار ما بين ٢٥٠-٣٠٠ ألف، فتعوض بمبلغ مقطوع ١٠٠ ألف -٣٠٠ ألف، والمبالغ التي تزيد على ٣٠٠ ألف -٥ ملايين يصرف لها نسبة ٣٠ بالمائة فقط على ألا يقل التعويض عن ١٠٠ ألف ولا يتجاوز مليوناً ونصف المليون ل.س، ومن مبلغ ٥ ملايين يتم تثبيت نسبة ٣٠ بالمائة للمبلغ المذكور ويمنح

حماة - محمد أحمد خيازي

شكاوى عديدة من متضررين لتأخر صرف مستحقاتهم من التعويضات نتيجة الأضرار التي طالت منازلهم ومنشآتهم وسياراتهم وأكد نائب رئيس التنفيذي لمجلس المحافظ خالد الخضر أن المحافظة تتلقى حالياً طلبات المواطنين المتضررين في كل من قرى كوكب ومعان وطيبة والمناطق المحررة ومعرزاف والمجبل، من أجل دراستها.

وبين الخضر لـ«الوطن» أن العدد الكلي لطلبات المواطنين المتضررين في كل من ٣٢٠٩٨ طلباً، وتم صرف تعويضات أكثر من ٧ مليارات، موضحاً أن قيمة التعويض تعطى حسب النسب الموضوعة من قبل وزارة الإدارة المحلية، حيث قامت المحافظة بصرف قيمة الأضرار منذ تاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ وكما تزل حتى الآن ماضية في دراسة الطلبات.

٤,٥ مليارات ليرة سورية تعويضات أضرار لـ ١٣,٥ ألفاً في حمص

حمص - نبيل إبراهيم

كشف عضو المكتب التنفيذي بمحافظة حمص لقطاع المدن والبلدان والإسكان ورئيس اللجنة الفرعية للتعويض عن الأضرار بحمص ياسر إبراهيم أن قيمة التعويضات منذ تشكيل اللجان عام ٢٠١٢ حتى تاريخه تجاوزت ٤,٥ مليارات ليرة.

وبين إبراهيم لـ«الوطن» أن قيمة التعويضات سلف عسكري الجيش والشرطة الذين تقع ممتلكاتهم في مناطق ساخنة بلغت ٨ ملايين و٧٧٥ ألف ليرة سورية لـ ٦٠٠ مستفيداً، موضحاً أنه يتم فتح سلفة على حساب الأضرار لحد أقصى ٢٠٠ ألف ليرة، بينما بلغت قيمة تعويضات المواطنين في مركز مدينة حمص ٢,٦ مليار ليرة سورية شملت ٨٢٠٧

مواطنين مستفيدين، على حين بلغت قيمة تعويضات المواطنين في باقي الوحدات الإدارية بريف حمص ١,٨ مليار ليرة شملت ٣٩٩٠ مواطناً مستفيداً، على حين بلغت تعويضات أضرار الأليات الخاصة ١٠٧ ملايين ليرة شملت ١٩٤ مواطناً مستفيداً، ما عدا السيارات موضوع التعويضات البالغة عددها ١٦٢ آلية والتي يزيد ضررها على نسبة ٨٠ بالمائة.